



تحديات الأمن الإجتماعي - الإقتصادي في لبنان: بين القوى اللبنانية الكامنة والمجال الحيوي العربي دور السلطة النقدية في الأمن الوطني

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان
وليد بركات - مصرف لبنان

ندوة حوارية حول الأمن القومي في لبنان
مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني
النادي العسكري المركزي - المنارة
٣١ آذار ٢٠١٥ | بيروت - لبنان

قائمة المحتويات

- ٢ ١. مقدمة
- ٣ ٢. دور البعد الإجتماعي- الإقتصادي- البيئي في الأمن القومي في المفهوم
- ٨ ٣. شواهد وأمثلة وتجارب تاريخية
- ١١ ٤. البعد القومي العربي للأمن الإجتماعي - الإقتصادي اللبناني
- ١٣ ٥. تحديات وإشكاليات الأمن الإجتماعي- الإقتصادي في لبنان ودور مصرف لبنان في مقاربتها
- ٢٣ ٦. نظرة مستقبلية

شكّلت آخر ضربات معاول العمال المصريين في أعماق قناة السويس عام ١٨٦٩ مفارقة تاريخية على مستوى الأمن الوطني المصري والأمن القومي العربي والأمن الدولي. ففي حين مثل شقّ القناة هبة اقتصادية جيوسياسية استراتيجية لمصر والوطن العربي والعالم بتوفير طريق بحري للملاحة البحرية العالمية بين الشرق والغرب، فقد كان المشروع بمثابة إستثمار كارثي بسبب شروطه التعاقدية المجحفة في ذلك الوقت، بما في ذلك غياب أي حرصٍ من الطبقة السياسية المصرية الحاكمة آنذاك على حماية السيادة المصرية على القناة، وصيانة المكتسبات الإقتصادية والتنمية المصرية، وحفظ حقوق الشعب المصري الذي شقّ القناة بسواعده، وتأكيد اكتساب التكنولوجيا أو التعاقد من الباطن مع أطراف محلية. وقد استُخدم المشروع كأداة رئيسية في تفويض القوى الإستعمارية للأمن الوطني المصري والقومي العربي لعقود طويلة. إن هذه الخطوط التاريخية المختصرة توضح تعقيدات التفاعل بين العلم والتكنولوجيا والإقتصاد والقرارات السياسية والعلاقات الدولية والأمن القومي، بحيث تتحوّل ثروة وطنية في بلدٍ متخلف سياسياً وتنموياً واقتصادياً إلى أداة لارتهاان أمنه الوطني^{١٦}

تُظهر هذه المفارقة التاريخية أن ظاهرة الأمن القومي إنما هي ظاهرة شمولية، لا تقتصر على البعد العسكري-السياسي لدولةٍ ما، على أهمية هذا البعد، إنما تشمل الأبعاد الإقتصادية-الإجتماعية-التنموية والغذائية والصحية والتكنولوجية والبيئية، وحتى الثقافية. وبالتالي، فإن حماية الأمن القومي لأي دولة يتطلّب رؤية متكاملة تؤلّف بين هذه الأبعاد جميعها، دون مقايضات زائفة بين بعض العناصر على حساب البعض الآخر، وبوصفها هدفاً واحداً لا يقبل التجزئة، وإن كان يقبل التمرحل الموضوعي في التطبيق. وأي خللٍ يشوب أحد هذه الأبعاد يؤدي إلى تداعياتٍ تفاعلية تهدد منظومة الأمن القومي برمتها.

لا يخفى على أحد أن البعد الإجتماعي-الإقتصادي-البيئي للأمن القومي له خصوصيته من حيث الأهمية الإستراتيجية والتأسيسية، نظراً للحصانة البيئية التي يضيفها على منظومة الأمن القومي من ناحية تأمين حياةٍ كريمة وعادلة للّبنة الأساسية للمجتمع الآمن، ألا وهو الفرد، وتوفير المقومات المادية التي تشكّل شرايين الحياة لآليات الأمن القومي وكافة أبعاده الأخرى، وإيجاد بيئة صحيّة تسهم في تعزيز مناعة مكوّنات الأمن القومي.

ولتقديم نظرةٍ موضوعية تكاملية للأمن الوطني اللبناني، لا بد من إيلاء البعد الإقليمي القومي العربي الأهمية التي يفرضها التفاعل العضوي بين هذين المستويين، خاصة في ظلّ التحوّلات والأزمات التي يشهدها المسرح الإقليمي. فهذه التحوّلات تلقي بتداعياتها وأثقالها على الأمن الوطني للبنان، وعلى أوضاعه الإجتماعية-الإقتصادية بشكلٍ خاص.

إن الأمن الوطني اللبناني بأبعاده كافة، بخاصة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، يواجه في أيامنا هذه تحديات وإشكالياتٍ مفصليةً ومصيرية، الأمر الذي يتطلب أدواراً ومبادرات استثنائية. وما دور مصرف لبنان في مقارنة هذه التحديات سوى محطة إضافية للتعبير عن تصميم والتزام تجاه الواجب الوطني والمسؤولية المهنية والفكر المؤسساتي التي طالما تميز بها المصرف على اختلاف العهود والتحديات، تماماً كما عودتنا المؤسسة العسكرية الوطنية التي نلتقي في رحابها اليوم.

في كلمتي اليوم سوف أتناول أولاً أهمية البعد الإجتماعي-الإقتصادي-البيئي في الأمن القومي، سألقي الضوء ثانياً، على بعض الشواهد والأمثلة والتجارب التاريخية. سأبحث ثالثاً، في البعد القومي العربي للأمن الإجتماعي-الإقتصادي اللبناني. سأعرض رابعاً، لتحديات وإشكاليات الأمن الإجتماعي-الإقتصادي في لبنان ودور مصرف لبنان في مقاربتها. خامساً، سأنتهي بنظرة مستقبلية. قبل الشروع بالبحث لا بد لي من توضيح الفرق في استخدامي لتعبيري "الأمن الوطني" و"الأمن القومي" في الحالة اللبنانية. ففي حين أقصد "بالأمن الوطني" الأمن على الصعيد الوطني اللبناني، أعني "بالأمن القومي" الأمن على الصعيد الإقليمي العربي.

ii. دور البعد الإجتماعي-الإقتصادي-البيئي في الأمن القومي في المفهوم

عندما اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عقدين من الزمن مفهوم الأمن البشري، كان ذلك إيذاناً بتحوّل عالمي في مفهوم الأمن على مستويين: المستوى الأول هو الانتقال من التركيز الحصري على الأمن الجغرافي-الإقليمي إلى تكثيف التركيز على أمن الناس. والمستوى الثاني هو الانتقال من الأمن بواسطة السلاح حصرياً إلى الأمن عن طريق التنمية البشرية المستدامة. فالأمن البشري، إذًا، ليس مفهوماً دفاعياً كالأمن العسكري، إنما هو أمن تكاملي تكافلي جماعي.^٣

من هنا تنبع أهمية صياغة استراتيجية قومية كبرى ماهيتها تنسيق تطوير واستخدام أدوات السلطة الوطنية لتحقيق الأهداف الحيوية للأمن القومي، فتتحقق بذلك التضافر والتكامل المطلوب بين الأدوات الأمنية-العسكرية للأمن القومي والأخرى اللاعسكرية، وفي مقدمتها الأدوات الإقتصادية.^٤

ويستتبع هذا الإطار الشامل للأمن البشري وجود قائمةٍ طويلة من التهديدات المحدقة به، والتي يمكن حصرها بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسبع فئات: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الإجتماعي، والأمن السياسي.^٥ لغايات هذا البحث المعني بدور السلطة النقدية في الأمن الوطني، نعرض للأبعاد الثلاثة، الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.

أولاً: البعد الاجتماعي

عناصر الأمن الاجتماعي هي تلك التي تحفظ أمن وسلامة النسيج الذي يصوغ الروابط المجتمعية في بيئة ما. والحفاظ على أمن هذا النسيج وسلامته يتطلب السعي إلى كل ما يسهم في بناء التماسك والتكامل الاجتماعي، بما يعنيه ذلك من تقليص الفوارق، ومعالجة مصادر العنف الاجتماعي والتمييز، ومكافحة الفقر والحرمان والتهميش على مختلف الأصعدة، وصيانة الحريات العامة والعدالة الاجتماعية. إذ أن من شأن هذه الإجراءات إطلاق الإمكانيات الكامنة في المجتمع بكليته، والتي تحوّل الأحداث والمتغيرات التي تهدد استقرار المجتمع إلى مؤطر للجهود ومحفزٍ للطاقت بهدف الحفاظ على هيكلية المجتمع. ففي حين يعيش أكثر من ١,٥ مليار شخص، أي خمس سكان العالم، في بلدان متأثرة بالنزاعات، بلغ عدد النازحين قسراً بفعل النزاع أو الاضطهاد في أواخر عام ٢٠١٢، ٤٥ مليون شخص، وهو الرقم الأعلى في غضون ١٨ عاماً، حيث يقيم قرابة المليونين منهم على الأراضي اللبنانية (من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين). وما هذه الأرقام إلا دليل على تفاقم أزمات الأمن الاجتماعي على الساحة الدولية، بما تمثله من تهديد بنيوي للأمن القومي لكثير من الدول، النامية منها وحتى المتقدمة.

إن بناء منعة الأمن الاجتماعي والحد من مخاطر اهتزازه يتطلب التزاماً على المستويين الوطني والعالمي بثلاث أطر: أولاً، تأمين الخدمات الاجتماعية للجميع، حيث اتضح أن استثماراً أولياً بنسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الغنية، كما الفقيرة، يحقق من الفوائد ما يتجاوز بكثير قيمة الاستثمار. ثانياً، تعزيز الحماية الاجتماعية المترافقة مع تنظيم سوق العمل. ثالثاً، تأمين التشغيل الكامل، باعتماد سياسات موجهة تدعم تنمية القطاعات والأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية على مستوى الإقتصاد الكلي، ولا تكتفي بالتركيز على استقرار الأسعار وإدارة الديون. وينبغي أن يتم الإلتزام بهذه الأطر من خلال تفعيل مؤسسات مسؤولة وخاضعة للمساءلة^٥، في سياق التعاون والتكامل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص.

ثانياً: البعد الإقتصادي

إن ذكر التشغيل الكامل ودعم التنمية يأخذنا إلى الإضاءة على الأمن الإقتصادي. منذ نهاية الحرب الباردة وانكفاء حدة التنافس والتوتر العسكري بين المعسكرين الغربي والشرقي (السابق)، تحوّل تركيز الاستراتيجية القومية الكبرى للغرب، وخاصة الولايات المتحدة، نحو البعد الإقتصادي، باعتماد أدوات اقتصاد عولمي هجومي^{١٣}. كما أن انتشار سمات العولمة، وأهمها الليبرالية التجارية، أدّى إلى إنتاج ترابط اقتصادي عالمي غير مسبوق، مصحوباً بتوجهات متسارعة نحو إعادة صياغة استراتيجيات الأمن القومي في حمى السباق نحو قطف ثمار مكاسب العولمة. هذا بالإضافة إلى استعارة التنافس على الموارد الطبيعية، والذي غدّته تنامي الثروة الإقتصادية للطبقات الوسطى الصاعدة في بلدانٍ مثل الصين والهند والبرازيل^{١٤}. كل هذا عزّز

من دور البعد الإقتصادي كأحد أدوات القوة القومية في صياغة العلاقات الدولية ورسم ملامح موازين القوى، إلى جانب الأدوات العسكرية والدبلوماسية^{١٢}. ويمكن تناول البعد الإقتصادي من الزاوية الفردية للمواطن، كما من الزاوية الجماعية للوطن.

• الأمن الإقتصادي للفرد

باختصار، إن الأمن الإقتصادي للفرد، حسب منظمة الأمم المتحدة، يتطلب امتلاك المرء للوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياةً مستقرة من خلال امتلاك ما يكفي من الدخل لإشباع الحاجات الأساسية، وهي الغذاء والمأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم والمياه النظيفة^{١٥}. ومن متطلبات الأمن الإقتصادي الفردي أيضاً، توفير التمثيل القانوني والنقابي، تعزيز سوق العمل، الحماية من البطالة، الحرص على التناسب المهني، صيانة الأمن الوظيفي، توليد المهارات^{١٦}. ومن أهم مصادر تهديد الأمن الإقتصادي الفردي هي الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، الحروب والنزاعات، الخلل في التوزيع العادل للثروة والسلطة، الكوارث الطبيعية والبيئية، وضعف الأمن الصحي والأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك كله، للبطالة، كظاهرة اقتصادية بارزة، دور بارز في خلق المخاطر تجاه الأمن الإقتصادي للفرد، وخاصة لدى العنصر الشبابي، والتي لا تقتصر على البلدان النامية فحسب، بل تمتد إلى البلدان الغنية، حيث يناهز مثلاً معدّل البطالة بين الشباب الإسباني الـ ٦٠ في المائة. وتسجّل البلدان النامية نسبة مرتفعة من انعدام الأمن الإقتصادي، حيث تتركز النسبة الكبرى من العمال في الإقتصاد غير النظامي الذي لا يقدم أي تأمين اجتماعي. وتتراوح حصّة القطاع غير النظامي في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا بين ٢٥ و ٤٠% من الناتج السنوي^{١٧}. كما يمثل التضخم عاملاً خطيراً في تهديد الأمن الإقتصادي بواسطة التآكل الذي يسببه لقيم المداخيل، هذا بالإضافة إلى خطر هشاشة شبكات الأمان الاجتماعي، خاصة في الدول النامية^{١٨}. ويبلغ خطر اهتزاز الأمن الإقتصادي على الأمن القومي ذروته حين يؤدي الشعور بعدم الاطمئنان والإحباط وعدم المساواة والحرمان المزمّن من الحقوق إلى حالة من التمييز المستحکم، بحيث تلجأ بعض الفئات والجماعات في بعض الأحيان إلى العنف بهدف إنصاف نفسها بنفسها^{١٩}.

• الأمن الإقتصادي الوطني الجماعي

أما من ناحية البعد الإقتصادي الوطني الجماعي، فالأمن الإقتصادي يستوجب القدرة على حماية أو تطوير المصالح الإقتصادية لدولة ما بوجه الأحداث أو التطورات أو الأفعال، على اختلاف مصادرها، التي قد تهدد أو تعيق هذه المصالح. لذلك فإن الأمن الإقتصادي يعتمد على قدرة الدولة في التأثير الإيجابي في البيئة الإقتصادية العالمية والإقليمية وفي التفاعل معها بما يخدم مصالحها. وهذا يستلزم بالضرورة امتلاك المقدرات المادية الضرورية لمواجهة كافة التحديات، الإقتصادية منها وغير الإقتصادية. بالطبع، تساهم عوامل الإقتصاد الكلي في بناء الأمن الإقتصادي، كالنمو الإقتصادي والتشغيل الكامل والتضخم المنخفض ودرجات الاستثمار العالية وتحسن الإنتاج والتنمية الشاملة المستقلة والهيكلية الإقتصادية ذات البعد الاجتماعي^{٢٠}،

لكن الأمن الإقتصادي يتطلّب أكثر من تضخيم الرخاء الإقتصادي الحالي، ليصل إلى تخفيض عدم اليقين وتأمين الاستقرار تجاه الرفاهية الإقتصادية المستمرة، في ظل الأزمات الإقتصادية-المالية وامتداداتها على الساحة الإقتصادية العالمية المترابطة، حتى لو استلزم ذلك التضحية ببعض مظاهر الرخاء الحالي^{٣١}.

إن ظواهر العولمة الإقتصادية-المالية قد أفرزت مصادر إضافية لتهديد الأمن الإقتصادي، فلم تعد هذه المصادر تقتصر على أولوية التهديدات المتأتية من التلاعب الإقتصادي بين الدول المتنافسة، كاستخدام التقلّبات في أسعار الصرف وتطبيق سياسة القوة الناعمة أو العصا والجزرة في استعمال المساعدات والعقوبات^{٣٢}، بل تجاوزتها لتركّز على الربط بين العولمة والأمن الإقتصادي بطريقتين. الطريقة الأولى تلقي الضوء على دور الشبكات غير الحكومية في تفويض سلطة الدولة، عن طريق التبادلات غير المشروعة العابرة للحدود والمعاملات الجرمية، وفي طليعتها عمليات تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يقدر حجم عمليات تبيض الأموال سنوياً على مستوى العالم بين ٢ إلى ٥% من الناتج الإجمالي العالمي، أي ما يوازي ٨٠٠ مليار إلى ٢ تريليون^{٣٩}. أما الطريقة الثانية فتعنى بالصدمات الإقتصادية الدولية المرتبطة بالتكامل المالي، ومثال على ذلك هما الأزمات الماليتان الآسيوية عام ١٩٩٨ والعالمية عام ٢٠٠٨. ويؤكد وجها الربط على حد سواء أهمية اعتبارين مستجدين على مفهوم الأمن الإقتصادي: أولاً، دور اللاعبين غير الحكوميين والبيئة الإقتصادية الجديدة التي خلقوها واستغلوها. ثانياً، ضرورة التركيز على هشاشة الأفراد والجماعات والمجتمعات وليس فقط هشاشة الدول، فضلاً عن العواقب السياسية الداخلية لتلك الهشاشة^{٣٤}.

إن مواجهة مصادر تهديد الأمن الإقتصادي تتطلّب تضافر وتكامل الجهود المؤسساتية على ثلاثة مستويات. الأول، هو المستوى العالمي، ويتضمّن المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بحيث ينبغي على السلطات المحلية التواصل والتعاون والتشاور مع المؤسسات المالية الدولية على قاعدة تأمين قنوات التمويل العالمية وتغليب المصلحة الوطنية العليا وحماية الأمن الإقتصادي الوطني، علماً أن هذه المؤسسات لطالما تعرضت لانتقادات بسبب نظرتها الأحادية في الإلتصاق بمفهوم التكامل الإقتصادي الدولي الذي يغفل أولوية الأمن الإقتصادي الوطني وضرورات التنمية. المستوى الثاني يتكوّن من المؤسسات الإقليمية التي ينبغي أن ترعى وتفعّل وتطور آليات التكامل الإقتصادي الإقليمي الذي يشكّل المجال الحيوي المباشر لأي دولة ويخفف عن كاهلها من وطأة متطلبات العولمة وآلياتها بإحداث شيء من التوازن بتوفير عمق اقتصادي استراتيجي. أما المستوى الثالث فيشكل حجر الزاوية في بنية الأمن الإقتصادي، ويتكوّن من المؤسسات الوطنية المنوطة بالإدارة الأساسية لآليات الأمن الإقتصادي الوطني، وفي مقدمة هذه المؤسسات البنك المركزي. ولتوفير الأمن الإقتصادي في البيئة الجديدة بفعالية، ينبغي على المؤسسات الوطنية أن تتطور، بما يتناسب مع أولويات

الأجندة التنموية الدولية. إن الروابط المؤسسية بالإقتصاد الدولي تعدّ ذات أهمية مركزية في تحديد الآثار السلبية والإيجابية لآثار العولمة على النمو الإقتصادي والأمن الإقتصادي^{٢٤}.

ويمكن للمؤسسات، بمستوياتها الثلاثة، أن تعوّض انعدام الأمن الإقتصادي المرتبط بالعولمة من خلال ثلاث وسائل: أولاً، توفير التأمين للحكومات الوطنية بشكل تمويل قصير الأجل لميزان المدفوعات. ثانياً، تعزيز مصداقية السياسات المتّبعة من خلال الشفافية والمساءلة. وثالثاً، تشجيع التكيّف مع البيئات الإقليمية والدولية^{٢٤}. في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مجموعة المبادئ التوجيهية الأربع عشر التي توافق عليها أعضاء منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) كأساس لوضع تدابير لسياسات الاستثمار. وقد صمّمت هذه المبادئ لمساعدة الدول في اعتماد تدابير استثمار لصون الأمن الوطني، بما يتناسب مع مبادئ الشفافية والتناسب والمساءلة^{٢٤}.

وهكذا يمكن أن يحقّق تكامل المستويات الثلاث درجات عالية من الأمن الإقتصادي. فالمكوّنات الوطنية هي الجهات الفاعلة والحاسمة في النقاش حول تغيير السياسات، وهي ضرورية لتأمين شرعية مثل هذا التغيير. وميزة المؤسسات الإقليمية هي حساسيتها تجاه المعايير والممارسات المحلية، بحيث توفر وسيلة أقل استفزازاً وأكثر فعالية للتأثير على تصرفات الحكومات المجاورة. ويمكن للمؤسسات العالمية التوجيه تجاه أفضل الممارسات والمشورة من جميع أنحاء العالم، بحيث تخضع أي مشورة للتدقيق من جمهور واسع. إن تطوير آلية بناءة تجمع بين هذه المستويات الثلاث من الحكم من أجل تكييف السياسات والمؤسسات لهي مهمة استراتيجية في سبيل حماية الأمن الإقتصادي الوطني^{٢٤}.

ثالثاً: البعد البيئي

أما الأمن البيئي فهو همّ عالمي، قوامه الضغط الهائل الذي تتعرّض له الأرض بسبب كثافة التصنيع والنمو السكاني السريع. وبالإضافة إلى التردّي البيئي على المستوى العالمي، فإن التهديدات البيئية التي تتعرّض لها البلدان ناتجة عن تدهور النظم البيئية المحلية. وتشكّل الندرة المائية أحد أهم التهديدات البيئية، حيث انخفضت حصة الفرد إلى أقل من نصف ما كانت عليه عام ١٩٧٠م^{٢٥} أما البلدان النامية فلها الحصة الكبرى من أزمة الندرة المائية، ففي حين يقدر أن يصل عدد سكان المعمورة إلى ٩ مليارات نسمة بحلول ٢٠٥٠ - ونصيب الدول النامية من هذه الزيادة ٩٠% وهي تعاني أصلاً من ندرة المياه^{٢٥} - تصل نسبة الأمراض المتعلقة بالظروف السيئة للمياه والتعقيم في الدول النامية إلى ٨٠%^{٢٥}. كذلك تعاني أراضي الغابات في البلدان النامية من الضغط البيئي، حيث تخسر حوالي ٨ إلى ١٠ مليون هكتار سنوياً. وللدول الصناعية حصتها من التلوّث الهوائي، حيث تتكبّد أوروبا خسائر بنحو ٣٥ \$ مليار سنوياً بسبب تدهور الغابات الذي يسببه التلوّث، وتصل الخسائر السنوية في الإنتاج الزراعي الألماني إلى ٤,٧ \$ مليار^{٢٥}.

من هنا، ثبت أن الكوارث البيئية المستمرة تكبح النمو الإقتصادي للأمة وتضعف تماسكها الاجتماعي وتزعزع استقرار هيكلها السياسي. كما أن التغيير البيئي يقلص من الفرص الإقتصادية لبلد ما من خلال التسبب بحالات نزوح ديموغرافي داخل الدول وعبر الحدود الدولية. فضلاً عن ذلك، يمكن للضغوط البيئية أن تدفع بفئاتٍ إثنية متضررة نحو تحويل ولائها السياسي من المركز إلى المحيط الخارجي، مما يزيد من احتمالات الاضطراب السياسي والنزاعات الأهلية، وحتى التمرد، ومثل دارفور في السودان شاهدٌ على ذلك. ومما لا شك فيه أن التحديات البيئية التي تتراوح بين التلوث وانبعاثات الكربون المفرطة والنمو السكاني السريع تؤدي إلى تفاقم ندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة والغذاء. لا يمكن تجنب هذه الظواهر البيئية ذات النتائج الكارثية إلا من خلال تكريس آليات الأمن البيئي كنتيجة للعلاقات السببية بين نهج التعامل مع التهديد البيئي كتهديد للأمن الدولي من جهة، والاستجابة السياسية لمؤسسات الدولة من جهة ثانية^١.

III. شواهد وأمثلة وتجارب تاريخية

يمكن تلمس البعد الإقتصادي - الاجتماعي للأمن القومي من خلال كثيرٍ من الشواهد والأمثلة والتجارب على الساحة الدولية. سوف نلقي الضوء، باختصار، على بعض هذه التجارب، وتحديدًا دول شرق آسيا خلال الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٨، ودول آسيا الوسطى بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، والمنطقة العربية في خضم الحراك العربي الحالي.

١. تجربة شرق آسيا

بالنسبة للإقتصادات الصناعية في آسيا، كانت النظرة السائدة قبل الأزمة عام ١٩٩٨ توجي بأن الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير كفيلة بتجنب هذه الإقتصادات التعرض للصدمات الإقتصادية الخارجية عن طريق الحد من الإعتماد على الصادرات من الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية. إلا أن ما لم تدركه هذه الدول خلال السنوات الذهبية من التصنيع الموجه للتصدير كان الهشاشة تجاه الصدمات المالية التي يمكن أن تترافق مع التحرر المالي ونمو الأسواق المالية العالمية^{٢٤}.

إن التكاليف الإقتصادية التي فرضتها الأزمة على الإقتصادات الآسيوية الأربعة الأكثر تضرراً - تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا، وكوريا الجنوبية - كانت كبيرة بكل المعايير التاريخية. فقد أنتجت الأزمة المالية الآسيوية حالات من الركود الحاد والمؤلم في هذه الإقتصادات. تلا ذلك، في ما عدا إندونيسيا، انتعاش سريع نسبياً. إلا أن هذا الإنتعاش الإقتصادي الهش ما لبث أن واجه سلسلة من الأحداث التي فاقمت انعدام الأمن الإقتصادي: تراجع حاد في سوق الأسهم في الولايات المتحدة، بدء انحسار ازدهار القطاع التكنولوجي، ركود اقتصادي في الولايات المتحدة، الهجمات الإرهابية في سبتمبر ٢٠٠١، و تفشي وباء السارس^{٢٤}.

لقد كان لهذه الأزمة الإقتصادية تداعيات على الساحة السياسية لهذه الدول بمستويات مختلفة. فقد تأثر التعديل الدستوري في تايلاند بسبب الأزمة. وترافقت الأزمة مع فترة من التحول السياسي الحساس في كوريا الجنوبية، في وقت خيضت فيه الانتخابات وتم تنصيب كيم داي جونج رئيساً للبلاد، بيد أن كوريا استطاعت التغلب على الأزمة بسرعة ودون ضرر في مؤسساتها السياسية. ومن مفارقات الأزمة أنها أثبتت المرونة الديمقراطية لكوريا الجنوبية وتايلاند، مما خفّض من درجة تهديد الأزمة للأمن القومي لهاتين الدولتين. أما في إندونيسيا، فقد زادت الأزمة من تعقيدات الخلاف السياسي بشكلٍ خطير، إلا أن التحول الديمقراطي استطاع في ظل أسوأ الظروف الإقتصادية أن يحول دون انهيار سياسي أو حرب أهلية. كما زاد العنف السياسي في ماليزيا خلال الأزمة^{٢٤}.

تؤشّر هذه التجارب إلى أنه عندما تجتمع مبادرات سياسية محلية تفتقر إلى التوافق، أو سياسات التحرير المالي العشوائي من قبل مؤسسات وطنية سيئة التصميم، مع الانفتاح الإقتصادي، تكون النتيجة تضخيم آثار الصدمات الخارجية^{٢٤}.

٢. تجربة آسيا الوسطى

إن الأوضاع الإقتصادية في آسيا الوسطى التي تلت انهيار الإتحاد السوفياتي من الأهمية بمكان أن تلقى اهتماماً مميّزاً، نظراً لتأثيرها على الأمن القومي/الإقليمي لمنطقة تعدّ من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم.

لا يقتصر التأثير الضار لعامل الفساد على التنمية الإقتصادية فحسب في آسيا الوسطى، ولكنه يساهم أيضاً في عدم الإستقرار السياسي. لقد شكّلت المشاكل الإقتصادية نقطة محورية حاسمة للاستياء الشعبي في كل من قرغيزستان وأوزبكستان في عام ٢٠٠٥. فالدافع وراء ما يسمى بـ "الثورة تولىب" في قرغيزستان في أوائل عام ٢٠٠٥، في جزء منه، كان إحساس النخب الجنوبية بالتهميش التنموي لحساب شبكات المحسوبة التي حظيت برعاية الرئيس السابق أكاييف، مما أدّى إلى الحرمان الإقتصادي والفجوة المتزايدة الإتساع بين الشمال والجنوب. كما شكّل قطاع الزراعة والإصلاح الزراعي والسياسات التجارية موقع الصدارة في الاضطرابات التي شهدتها أوزبكستان عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥^{٢٦}.

سوف يكون وضع أوزبكستان محورياً في رسم التطورات على المدى الطويل في منطقة آسيا الوسطى. فالسياسات التجارية والحدودية الأوزبكية هي في غاية الحساسية بالنسبة لاقتصادات كل من طاجيكستان وقرغيزستان، كما أن إصلاح القطاع المالي قد يحدد وجهة الموارد المالية الضخمة في كازاخستان، و إذا ما سيتم توجيهها نحو بقية دول آسيا الوسطى. لذا فإن فشل أوزبكستان سوف يربّب عواقب إقليمية وخيمة، بما في ذلك زيادة تدفق اللاجئين، وعسكرة جنوب كازاخستان وتركمانستان، والقيود السياسية والإقتصادية المحتملة في جميع الدول

المجاورة. علماً أن أوزبكستان قد وجدت في الوقت الحالي قدراً من الاستقرار من خلال العلاقات المتنامية مع روسيا والصين.^٦

أما النمو الإقتصادي القوي الذي تشهده كازاخستان، فيختلف بشأنه المحللون، حول ما إذا كان سيرفع المداخل في المنطقة تدريجياً، أو سوف يؤدي إلى تقسيم آسيا الوسطى ببساطة إلى شمال ثري وجنوب فقير ومعزول، مما يفاقم من الأزمات الإجتماعية التنموية.^٦ لا تزال التنمية السياسية والإقتصادية في تركمانستان ربما الأكثر صعوبةً للتنبؤ بها بين جميع دول آسيا الوسطى بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. وفي ظل هذا الغموض وغياب تغييرات رئيسية في القيادة السياسية والإقتصادية، تبقى تركمانستان معزولة إلى حد بعيد، ويقتصر اتصالها ببقية دول المنطقة بقنوات نقل الغاز الطبيعي والقطن في المقام الأول.^٦

٣. تجربة الحراك العربي

لا يغيب عن بال أحدٍ منا أن شعلة الحرمان الإجتماعي والإقتصادي التي التهمت جسد بو عزيزي في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ تعتبر الشرارة التي أشعلت مفاعيل الحراك العربي الذي نشهد اكتمال عامه الرابع هذه الأيام. كذلك لا يُغفل كثيرٌ من المراقبين تأثير أصداء شعارات "الربيع" الأولى المشبعة بالقهر الإجتماعي والإقتصادي، وأشهرها شعار "عيش، حرية، كرامة إجتماعية"، على حيزٍ واسعٍ من فعاليات اليسار العالمي، ابتداءً من احتجاجات أسواق المال في "وول ستريت" مروراً بالتظاهرات الشبابية في اسطنبول وصولاً إلى فوز حزب "سيريزا" اليساري مؤخراً في اليونان.

لا يسعنا تقييم خلفيات البعد الإقتصادي-الإجتماعي للحراك العربي دون أن نلقي نظرة سريعة على المشهد الذي ساد قبيل الحراك. من ناحية أزمة البطالة في المنطقة العربية - وخاصة الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية وتحديداً مصر وتونس واليمن - والتي تمس الشباب في الغالب، يمكن تلخيص المشهد على النحو التالي: يقع ما يقارب الـ ٥٥% من السكان تحت سن الـ ٢٤ والثلثين تحت سن الـ ٣٠. بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٨ شهد الوطن العربي أسرع نسبة نمو للعمالة في العالم (٣,٣% سنوياً)، إنما لا يزال يسجل ثاني أعلى مستوى للبطالة في العالم (٩,٧%). الشباب الذين لديهم خبرة سابقة في العمل يشكّلون الربع فقط، وبالتالي تبلغ نسبة الشباب العاملين إلى مجموع السكان ٢٦,٨% (٢٠٠٨) مقارنة مع ٥٣% في شرق آسيا. من هنا فإن متوسط معدل البطالة للشباب بلغ ٢٢% عام ٢٠٠٨ (من بين أعلى المعدلات في العالم). ومن المتوقع أن تبلغ الزيادة السكانية في المنطقة العربية خلال العقدين القادمين نحو ١٥٠ مليون شخص، لذلك ينبغي أن يتم خلق فرص عمل في معظم الدول العربية بنسبة تتجاوز الـ ٣% سنوياً من أجل استيعاب طالبي العمل من الشباب. والجدير ذكره أن نسبة مشاركة العمالة في المنطقة العربية منخفضة بحيث تصل إلى ٥٠,٩% فقط، والسبب الأهم لذلك هو انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة بحيث تصل بالكاد إلى ٢٥%، وهي النسبة الأدنى في العالم.^٢

باختصار، إن هذه الأرقام، إنما تدلّ بشكلٍ دامغٍ على محورية الأمن الإقتصادي-الإجتماعي في زرع بذور الحراك في الشارع العربي، الذي لا يزال نشهد تداعياته اليوم، بالرغم من حمأة التطورات السياسية والزلازل الميدانية وارتداداتها الإعلامية، التي أدت فيما أدت إليه، إلى نثر غبارٍ كثيفٍ حجب عن الكثيرين محورية البعد الإجتماعي-الإقتصادي.

.IV البعد القومي العربي للأمن الإجتماعي - الإقتصادي اللبناني

إن النظرة الموضوعية للأمن الإقتصادي-الإجتماعي الوطني اللبناني لا بدّ وأن تُقرن مع مجاله الحيوي، ألا وهو بعده القومي العربي. فهذا البعد يمثّل بالنسبة لدولة صغيرة المساحة ومتواضعة الموارد كلبان، الرثة المصلحية والعمق الإستراتيجي، والذي من خلاله يمكن له أن يستثمر طاقاته البشرية وإمكانياته الثقافية-الفكرية الوقّادة في الآفاق العربية الرحبة المشبعة بالإرث الحضاري والثروات الطبيعية والفرص الاستثمارية. وما يجعل لبنان مؤهلاً للعب دور تحفيزي وريادي مؤثّر في المنطقة العربية، وقابلاً في الوقت نفسه للتأثر بالأوضاع الإجتماعية-الإقتصادية-الأمنية العربية، هي العوامل التالية:

أولاً: وجود عددٍ كبيرٍ من اليد العاملة اللبنانية في الدول العربية، خاصة النفطية منها، تتراوح ما بين ٣٦٠ ألف و٥٠٠ ألف لبناني، حسب التقديرات المتداولة، والتي لطالما سجّلت نجاحات وإنجازات بارزة في مختلف المجالات الإدارية والتجارية والعلمية، نظراً لامتلاكها طاقاتٍ علمية وإبداعية وثقافية مميزة. وفي المقلب الآخر، فإن وجود هذه العمالة اللبنانية الوفيرة يجعل مداخيلها، وبالتالي، تحويلاتها المالية إلى لبنان عرضةً للهزّات والأزمات عند أي صدمةٍ قد تتعرّض لها مداخيل هذه الدول، بشكلٍ خاص تلك المتعلقة منها بالموارد النفطية.

ثانياً: ارتباط اللبنانيين المقيمين في لبنان بالجاليات اللبنانية المهاجرة في أصقاع العالم، والتي تعتبر ثروةً بشريةً كامنة يمكن أن تشكّل رافداً إنتاجياً للاقتصادات العربية ووسيطاً ووكيلاً استثمارياً للشركات الأجنبية إذا أُحسن استغلالها.

ثالثاً: قدرة الكوادر الإقتصادية والثقافية اللبنانية على بناء الجسور مع الإقتصادات العالمية لما يُعرف عنها من انفتاحٍ ومهارةٍ في التواصل والتأقلم، لا سيما أنها لعبت دوراً تاريخياً مشهوداً في إرساء أسس النهضة العربية.

رابعاً: حيوية البيئة الوطنية اللبنانية وأهليتها لتكون ساحة تلاقٍ وتفاعلٍ إيجابيٍ حضاري-ثقافي-علمي-إقتصادي بين طاقات الوطن العربي، وذلك عبر تنظيم المؤتمرات والمنتديات والملتقيات والمهرجانات العربية والدولية، متى توفّرت الأجواء الأمنية والسياسية المؤاتية.

خامساً: حساسية الساحة اللبنانية وقابليتها اجتماعياً وسياسياً وجغرافياً للتأثر بانعكاسات الأوضاع العربية السياسية والأمنية، سلباً أو إيجاباً، وما أدلّ على ذلك سوى انعكاس الأزمة السورية على الأوضاع الأمنية والاقتصادية اللبنانية.

إنطلاقاً من هذه المعطيات، فإن أي نهضة عربية سوف تفتح آفاقاً لا محدودة للإقتصاد اللبناني وللطاقات البشرية اللبنانية. وتقوم هذه النهضة على عدّة عناصر سياسية واقتصادية-اجتماعية-تمموية وعلمية-حضارية، نذكر منها تلك المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، والتي من الواجب توافرها لإنجاح هذه الإمكانيات:

١- **إيلاء الأولوية لتوفير الفرص الاقتصادية للشباب اللبناني**، كونه العنصر الغالب في تكوين المجتمع اللبناني والعربي، وذلك لتقليص الفجوة الاقتصادية الكبيرة بين الأجيال وبين الجنسين في توزيع منافع النمو الإقتصادي والثروة الوطنية. ويتطلب هذا الأمر جهوداً حكومية حثيثة في رعاية برامج التدريب والتوظيف الحديثة، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات رئيسية للنظام التعليمي لتمكين الشباب من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للمساهمة في اقتصادٍ معرفي تنافسي^٢، بحيث تتطابق احتياجات السوق مع البرامج الأكاديمية والمهنية.

٢- **تحديث القطاع العام وإشراك القطاع الخاص**، ويشمل هذا التحديث إدخال مبادئ الإدارة الرشيدة وممارسات الإصلاح الإداري، والقضاء على سيطرة النخب الفئوية، والحد من الفساد^٣. كذلك تبرز حاجة ملحة لإعادة النظر في ممارسات التوظيف في القطاع العام وسياسات الأجور للحد من غلبة القطاع العام على سوق العمل على حساب القطاع الخاص المنتج^٤. ومن الضروري إشراك القطاع الخاص في ملكية القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية وإدارتها، ضمن آليات تمنع الإحتكار، مما يضفي المزيد من الحيوية الإنتاجية^٥.

٣- **كسب ثقة القطاع الخاص والمجتمع الأهلي**، من خلال خلق بيئة ملائمة لتعزيز دور الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على حدّ سواء، تتقلّص فيها العوائق الإدارية والبيروقراطية، من ناحية، وعبر إشراك مؤسسات المجتمع الأهلي في برامج التنمية والحماية الاجتماعية والتربية والصحة والإصلاح السياسي والإداري وغيرها، من ناحية أخرى^٦. كذلك على المؤسسات أيضاً استعادة **ثقة المجتمع** من خلال تبني رؤية ريادية للمسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري والجمعوي على نطاق واسع^٧.

٤- **إطلاق تحولٍ من الدولة والإقتصاد الريعيين إلى الدولة والإقتصاد القائمين على الإنتاج والمعرفة والإبتكار**، مما يقلل من الإعتماد على الريع النفطي والمداخيل

الريعية الأخرى، من خلال حشد الطاقات لثورة صناعية عربية تستفيد من العائدات النفطية قبل أن تنضب وتستغلها أحسن استغلال، وكبح العقلية الريعية السائدة التي تحد من الابتكار والإنتاجية وتغيّب المساءلة وتعزّز الفساد^١. والجدير ذكره أن الناتج الصناعي للفرد العربي هو أقل بكثير من المعايير الدولية لبلدان نامية تمر بمراحل انتقالية، حيث أن نصيب الصناعة العربية في الناتج الإجمالي منخفض للغاية^٢.

٥- الإستفادة من الفرص التي تتيحها المشاريع والأسواق والمؤسسات الإقليمية

والعالمية. لذلك، لا بد من استغلال تطبيق استراتيجيات تكاملية تبني على الميزة التفاضلية لكل دولة عربية. من هنا أهمية إقامة مشاريع إقليمية تعاونية وإنشاء مؤسسات إقليمية جديدة يمكن أن تجترح الحلول العملية لكثير من المعضلات، أهمها في مجالات إنتاج الطاقة وحماية الأمن الغذائي والأمن المائي. إذ من غير الجائز أن تبقى نسبة التجارة البينية العربية أقل من ٦%^٣، وليس من المنطقي إبقاء مشاريع كالسوق العربية المشتركة والبورصة العربية الموحدة أحلاماً مؤجلة إلى أجل غير مسمى، ومن غير المجدي أن يبقى مشروع القطار العربي العابر للدول العربية غائباً، بعد أن كان قائماً منذ مئة عام بين دمشق والمدينة المنورة!

٦- إطلاق الفرص التنموية المستقلة، القائمة على الإرتقاء بالعدالة الإجتماعية وتقليص

الفوارق الطبقيّة، عبر تطوير العقد الإقتصادي-الإجتماعي ووضع آلية لديمومة عمله وإرساء قانون ضرائبي عادل^٤. هذا بالإضافة إلى اعتماد المعايير العمرانية البيئية العصرية، ولنا في مشروع أبو ظبي ٢٠٣٠ مثال على ذلك. ومما يعزّز من أهمية وشمولية هذه التطلعات الواردة أعلاه أنها تنطبق على أكثر البلدان العربية، إن لم نقل كلها.

٧. تحديات وإشكاليات الأمن الإجتماعي-الإقتصادي في لبنان ودور مصرف لبنان في مقاربتها

في ظل التخبّط الذي تعانیه منطقتنا والعالم على المستويين السياسي والإقتصادي، والعوامل المستجدة في تهديد الأمن الإجتماعي-الإقتصادي العالمي، تبرز الأهمية الاستراتيجية للدور الحيوي الذي ينبغي للسلطة الإقتصادية-النقدية أن تلعبه في صيانة وتفعيل الأمن الإجتماعي-الإقتصادي في أبعاده المالية والتنموية. في هذا السياق، يأتي إضفاء بعد إجتماعي وأخلاقي وتموي على أداء المؤسسات المالية والمصرفية وتجديد الجهود الرامية إلى تعزيز المسؤولية الإجتماعية-الإقتصادية لديها، لاسيما في مواجهة الأزمات، كالأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، بحيث تغيرت طبيعة عمل المصارف المركزية وتعزّز دورها في اقتصادات العالم، فلم تعد تعتمد فقط على الأدوات التقليدية في تنفيذ سياساتها النقدية، بل أصبحت تلجأ الى هندسات أخرى من ضمنها ما يفيد الإقتصاد والمجتمع، من خلال مساندة الحكومات في خلق الظروف المؤاتية

لتحقيق النمو المستدام، وتوفير الإمكانيات لإعادة إحياء سوق العمل، وتحسين الأمن الاجتماعي والبيئي، وتعزيز التنمية البشرية، بالإضافة إلى مهامها التقليدية في حماية الاستقرار النقدي وتحسين وتطوير القطاعات المصرفية والنظم المالية.

تحديات مشهد الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في لبنان

يعاني مشهد الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في لبنان من جملة تحديات استراتيجية، بدءاً بعبء الدين العام، مروراً بعجز الموازنة وانخفاض نسبة النمو والبطالة والفساد الإداري والخلل في العمل المؤسسي والعمالة غير المنظمة والإقصاء المالي، وصولاً إلى انعدام الاستقرار الأمني. إن التطور الذي طرأ على آليات عمل مصرف لبنان ومداهما يجعله، بالضرورة، معنياً مباشرةً بجزء كبير من هذه التحديات، لا سيما تمويل عجز الموازنة والنمو والبطالة والإقصاء المالي. وقد تضمنت هذه الدراسة كثيراً من نواحي مساهمة مصرف لبنان في مواجهة هذه التحديات. سوف أكتفي بعرض بعض المعطيات المتعلقة بالعمالة والبطالة في لبنان، بالإضافة إلى الدين العام، نظراً للأهمية الاجتماعية والاقتصادية لهذين الموضوعين.

من ناحية العمالة، شهد لبنان تباطؤاً في نموها (١,١%) على الرغم من النمو السريع نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧ (٣,٧%)، والذي بلغ متوسط ٨% بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠. وهذا يدل على ضعف المرونة في نمو العمالة (٢,٠% فقط)، وهو أقل بكثير من مرونة نمو العمالة في بلدان عربية أخرى. وتتنمي الغالبية العظمى من الوظائف لمجال الخدمات المنخفضة الانتاجية، مثل قطاعات التجارة والبناء، في حين تتجه العمالة بعيداً عن الزراعة، والصناعة، والقطاعات ذات الإنتاجية العالية.^{١٣}

بناءً على ذلك، يعاني سوق العمل في لبنان من ارتفاع معدلات البطالة، التي سجلت ١١% في عام ٢٠١٠، وتمتدّ غالباً مدةً طويلة. إن هذه المعدلات ترتفع بشكل خاص في أوساط النساء (١٨%) والشباب (٣٤%). وتكمن المفارقة في أن معدلات البطالة ترتفع مع ارتفاع معدلات التعليم، حيث أنّ نحو ١٤% من خريجي الجامعات و١٥% من ذوي التعليم الثانوي عاطلون عن العمل، مقارنةً بـ ١٠% غير المتعلمين و٧% فقط من ذوي التعليم الابتدائي.^{١٣}

بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، يتّصف سوق العمل اللبناني بارتفاع نسبة العمالة غير الرسمية، التي تصل إلى ١٩% من العمال الذين يفتقرون إلى التأمين الاجتماعي وحماية قوانين العمل. كما يزاوّل ٣٦% من العمالة العمل الحر، فيما يعاني غالبيتهم من تدني المهارات وانخفاض الإنتاجية ومحدودية توفر التأمين الرسمي.^{١٣}

أما الدين العام، فيفوق حالياً الـ ٦٦ مليار دولار، وبذلك يكون الارتفاع السنوي للدين هذا العام حوالي ٥%، فيما بلغ ارتفاعه عام ٢٠١٣ أكثر من ١٠%، مع نسب نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا

تزيد عن ٢%. إن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي في العام ٢٠٠٦ تخطت الـ ١٨٠% نتيجة الأوضاع الأمنية الصعبة، لكنها تراجعت الى ١٣٣% في العام ٢٠١١ مع تحسن الأوضاع وارتفاع نسب النمو الإقتصادي. أما اليوم، وتحت وطأة الأزمة والنزوح السوري والضغط على الإقتصاد وميزانية الدولة، فقد وصلت هذه النسبة الى أكثر من ١٤٠%. ومن المتوقع أن يرتفع الدين العام في العام ٢٠١٥ بنحو أربعة مليارات دولار^٧.

وبالنظر إلى حجم الكتلة النقدية في لبنان، فإن لبنان قادر على استيعاب الضغط الناتج عن حجم هذا الدين. لكن عنصر الضعف يكمن في العجز السنوي المتجدد والمتنامي باطراد من سنة إلى سنة. لذلك فإن أي مقارنة لضبط تنامي الدين العام يجب أن تبدأ بالسيطرة على العجز السنوي في الموازنة وخفض نسبة الدين الى الناتج المحلي، وذلك عن طريق الإسراع في تطبيق الإصلاحات الحكومية الأساسية والإفادة من السيولة المتوفرة في السوق لتمويل مشاريع اقتصادية كبرى خصوصاً في مجال الطاقة والمياه والبيئة^٧.

في ضوء هذه التحديات، أثبت مصرف لبنان امتلاكه للرؤية والمثابرة بالرغم من الظروف الصعبة التي تواجه الوطن. وهذا نابغ من قناعة جذرية أن الأزمات تشكّل المناسبات الأكثر أهمية لإطلاق المبادرات، ويمكن، حتى، أن تكون فرصاً لإنجازات مستقبلية. لقد بُنيت هذه الرؤية على أساس العلاقة التكاملية بين النمو الإقتصادي والتنمية من جهة، والاستقرار والأمن المجتمعي من جهة أخرى. وقد أثبتت عناصر هذا النهج، يوماً بعد آخر، جدواها وفعاليتها ونجاحها، بحيث أضحت نموذجاً يُحتذى به في المصارف المركزية العالمية. من أهم ملامح هذا النهج:

١. المحافظة على الإستقرار النقدي

فعلى صعيد الإستقرار النقدي، لقد أرسيت السياسة النقدية التي يتبناها مصرف لبنان منذ أكثر من عقدين نظاماً نقدياً مستقراً من خلال إبقاء سعر صرف الليرة اللبنانية ضمن هوامش مناسبة تحافظ على استقرار الأسعار وتسيطر على التضخم. ويعدّ هذا الاستقرار أساسياً للحفاظ على الثقة وتحقيق النمو الإقتصادي والاستقرار الإجتماعي وتحفيز الاستثمارات الإنتاجية وتحسين فرص العمل.

وبالرغم من الصعوبات والتحديات التي يواجهها لبنان اليوم، فالليرة اللبنانية لديها من المناعة ما يجعلها في حصن متين، نتيجة السياسة المتبعة في مصرف لبنان والتي حيّدت الليرة عن أي أزمات إقتصادية عالمية وحتى عن الأزمات الداخلية والإهتزازات الأمنية، عبر رفع قيمة الاحتياطي الأجنبي لديه، ومن خلال احتياطي الذهب الذي يشكل صمام أمان. والأمر اللافت

في تطبيق هذه السياسة أنها لم تؤدّ إلى سلبيات تذكر، إن على صعيد سوق القطع أو استقرار الفوائد، وهذا يدل على توفّر عامل الثقة.

بالإضافة إلى اتخاذ مصرف لبنان كل التدابير اللازمة للمحافظة على التوازن في السيولة، على نحو يحول دون حصول ضغوطات او ردود فعل سلبية قد تنجم عن فائض السيولة بالليرة، هدفت سياسة مصرف لبنان أيضا الى الإستمرار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانية مع تجنّب عامل التضخم والحفاظ على سلامة ميزانيته، ضمن ممارسة واجبه القانوني وهو المحافظة على الاستقرار التسليفي. إذ من الأهمية بمكان ألا تتعثر الدولة، نظرا لآثار ذلك على القطاع المصرفي وسمعة لبنان، المعروف عنه سداه للديون والفوائد ضمن المهل القانونية. فهذه السمعة تعتبر رصيذاً مهماً للوطن، وتلعب دوراً مؤثراً في سعر صرف الليرة وفي قاعدة الفوائد في لبنان، كما تخفف من المخاطر على الوضع الائتماني ككل.

ومن أهم الانجازات النقدية التي قام بها مصرف لبنان خلال العقدين الماضيين، نذكر الآتي:
أ. المحافظة على **استقرار سعر الصرف** ضمن هوامش مناسبة كما هو الحال منذ العام ١٩٩٩ (١,٥١٤-١,٥١٤ ل.ل. للدولار الواحد).

ب. المحافظة على **استقرار الأسعار** والسيطرة على **التضخم** ضمن إطار الهدف المنشود وهو ٤%.

ج. تعزيز **موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية** حيث وصلت قيمتها، باستثناء الذهب (الذي تساوي قيمته حالياً حوالي الـ ١٢ مليار دولار وفقاً لأسعار السوق)، إلى أكثر من ٣٨ مليار دولار، وهو رقم قياسي مقارنة بحوالي ٣ مليار دولار في العام ١٩٩٣، وبالمقارنة مع المصارف المركزية في المنطقة، كالبنك المركزي المصري (حوالي ١٤ مليار دولار^١) وبنك الكويت المركزي (حوالي ٣٤ مليار دولار^٢).

د. تحقيق **مناعة السوق المالي** حيال المخاطر السيادية، أي المخاطر السياسية والأمنية، وهذا ما يتجلى في سوق القطع حيث يشهد استقراراً في حركة تحويلات من الليرة اللبنانية إلى الدولار.

هـ. **إدارة السيولة** التي حققت فائضاً تجاوز الـ ١٦ مليار دولار، بشكل يتلاءم مع اتجاهات السوق ويمنع المضاربة والتضخم، بحيث ضُبط فائض السيولة من خلال إصدار شهادات إيداع بالليرة اللبنانية ومن خلال تشجيع التسليف بالعملة اللبنانية للمشاريع الانتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية.

و. **المحافظة على مستويات الفوائد** التي تحققت بقوى السوق، حيث انخفضت هذه الفوائد الى مستويات مريحة للأسواق ومناسبة لتصنيف لبنان.

ز. **المحافظة على الثقة الائتمانية** للبنان من خلال الحرص على ملاءة الدولة وسمعة لبنان، والاستعداد، عند الضرورة وفي حدود معينة، للتدخل في تأمين حاجات الدولة التمويلية.

ح. **المساهمة في خفض الدين العام**، وذلك من خلال فعالية إدارة مصرف لبنان لتمويل الدين العام والمبادرات التي تم الالتزام بها في مؤتمري باريس-٢ وباريس-٣ لخفض كلفة المديونية. فقد انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي بشكل جذري من ١٨٠% في العام ٢٠٠٦ الى حوالي ١٣٧% في العام ٢٠١١، لتعود وترتفع قليلا بسبب التباطؤ الحاصل في النمو الإقتصادي خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

ط. **إنشاء "وحدة الاستقرار المالي"** المنوطة بمراقبة الوضع المالي والمصرفي في لبنان والعالم، واستشراف المخاطر والازمات المحتملة قبل وقوعها لاتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة لمواجهتها والتعامل معها، منعاً لإنعكاسها على الداخل اللبناني عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً.

٢. المحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي

المستوى الأول: تطوير القطاع المصرفي

لقد قام مصرف لبنان بتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية، خصوصاً بما يتعلق منها بكفاية رأس المال والإدارة الحكيمة والشفافية والربحية والسيولة ومكافحة تبييض الأموال. وقد أصبح هذا النظام نموذجاً يحتذى به، وأثبت صوابيته من خلال تمكنه من مواجهة المصاعب التي عصفت بالإقتصاد اللبناني.

وفي هذا المجال، اتخذ مصرف لبنان تدابيرعدّة للمحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي، نذكر منها:

أ- **الحرص على سيولة مرتفعة** لدى المصارف وتشجيع تدفق الودائع باتجاهها، مما يمكن لبنان واقتصاده من الاستمرار بتمويل حاجاته. فهذه السيولة تعتبر أساسية للنمو ولإعادة الانطلاق بسرعة بالنشاط الإقتصادي بعد انتهاء الأزمات السياسية والأمنية. إن المحافظة على هذه السيولة تتم من خلال التمسك بالنموذج المصرفي المحافظ والابتعاد عن المضاربة، بالإضافة

إلى تواجد مصرف لبنان الدائم في الأسواق لإدارة السيولة بالليرة أو بالعملات الأجنبية، بغية الحفاظ على الثقة في نظام لبنان المالي.

ب- **تدعيم رسملة المصارف اللبنانية** بما يفوق متطلبات بازل-٣، من أجل إبقاء المصارف منخرطة في العولمة المصرفية، حيث تجاوزت نسبة الملاءة لديها الـ ١٠%. وقد قرر مصرف لبنان رفع هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى ١٢% في نهاية العام ٢٠١٥، مما يساهم في تحصين القطاع المصرفي اللبناني. كما شدد مصرف لبنان أيضاً على نوعية الأموال الخاصة للمصارف، حيث منح الأفضلية لكل ما له علاقة بالأموال الخاصة السائلة.

ج. **اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للتحوط من مخاطر التسليف**، باعتماد سياسات تسليفية توازن ما بين الغاية التسليفية من القروض وإدارة المخاطر. ووضعت ضوابط على التسليف، لا سيما العقاري منه، لمنع حصول فقاعة عقارية، وكذلك على الأسهم والسندات المحلية والدولية لحماية المصارف والمستثمرين من التقلبات المفاجئة والحادة في الأسواق الخارجية. إضافةً إلى ذلك، اتخذت تدابير للحد من الانكشاف على الأدوات المالية السيادية أو تلك التي لا يملك مصرف لبنان السيطرة الكلية عليها، حيث تم عام ٢٠٠٤ تنظيم تعاطي المصارف بالمشتقات المالية وإخضاعها للترخيص المسبق من قبل المجلس المركزي لمصرف لبنان.

د. **الفصل بين أعمال المصارف التجارية ومصارف الاستثمار**، لحماية أموال المودعين وتجنب استخدامها في استثمارات مرتفعة المخاطر. فمصارف الأعمال يجب أن تقوم بدورها كأداة للتنمية الإقتصادية ورسملة القطاع الخاص وتأمين السيولة عبر التداول بالأسهم والسندات، مما يساعد في تغيير الطبيعة التمويلية للمؤسسات اللبنانية، التي تركز أساساً على المديونية.

هـ. **عدم السماح بإفلاس أي مصرف** في إطار سياسة مصرف لبنان الحريضة على منعة هيكلية النظام المصرفي وسمعته، لما يشكّله هذا الإفلاس من تهديدٍ واهتزازٍ للأمن الإقتصادي-الإجتماعي.

و. **تشجيع عمليات الاندماج** بين المصارف، عملاً بقانون الدمج المصرفي الصادر عام ١٩٩٣، باستثناء المصارف الأحد عشر الأولى تفادياً لتمرکز المخاطر. وقد لعب هذا القانون دوراً في تفادي إفلاس المصارف في لبنان. الثبات على هذه السياسة يهدف إلى إرساء الثقة لدى المودعين واستقطاب التحويلات، في الوقت الذي شهدت فيه هذه المصارف نمواً مهماً في الودائع والموجودات والتسليفات، بلغ ما بين ٧ و ٨% سنوياً، في حين زالت المصارف تحافظ على ربحية مقبولة مع نمو بسيط.

ز. **تشجيع المصارف على التسليف المتوسط الأجل وعلى تطوير المهنية اللازمة لتفعيل التسليف إلى القطاع الخاص** الذي شهد ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٩%. فابتداءً من العام ٢٠٠٩، ولأول مرة في تاريخ لبنان المالي، أصبحت تسليفات المصارف إلى القطاع الخاص تفوق تسليفاتها إلى القطاع العام بفارق مهم (أكثر من ٥١ مليار دولار للقطاع الخاص وحوالي ٣٨ مليار دولار للقطاع العام)، مما يشكل تبديلاً أساسياً بتعاطي السوق مع المصارف وتغييراً نوعياً في العمل المصرفي.

ح. **المساهمة في توسيع رقعة إنتشار المصارف البنانية في الخارج عن طريق تشجيعها ومواكبتها ووضع الأطر والمعايير المناسبة لهذا الانتشار.**

المستوى الثاني: مواجهة المخاطر الخارجية وتنظيم القطاع المالي
لقد اتخذ مصرف لبنان كل التدابير اللازمة وأصدر التعاميم المطلوبة لمواجهة المخاطر الخارجية، بما يحفظ سمعة لبنان ويمنع الأموال غير الشرعية من الدخول إلى السوق المحلية. وقد أثبت مصرف لبنان من خلال الأجهزة المرتبطة به قدرته وتصميمه على تطبيق هذه التدابير من خلال الاجراءات التالية:

أ. **بناء الهيكلية التشريعية الكاملة** لسد أي ثغرات تشريعية. لقد أصدر مصرف لبنان تعميماً في نيسان ٢٠١٢ يمنع بموجبه جميع العاملين في القطاع المالي من التعامل مع المؤسسات والأشخاص الخاضعين لعقوبات في بلدان أخرى، وذلك لدى تعاملهم بعملات تلك البلدان أو لدى قيامهم بتحويلات عبر مصارف هذه البلدان. كما أقرت لجنة العدل النيابية مؤخراً مشروع قانون يتعلق بنقل الأموال عبر الحدود، بانتظار إقراره في الهيئة العامة.

ب. **تنظيم عمل مؤسسات الصرافة** من خلال إدخال مصرف لبنان تعديلات على التعاميم التي تنظم عمل مؤسسات الصرافة، وذلك بهدف ضبط عمليات الصرافين وتحسين نوعيتها لتحسين قطاع الصرافة والنظام المالي برمته ومنع استعماله منفذاً لتمرير عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ومن أهم هذه التعديلات زيادة رأسمال شركات الصرافة والاشتراط على إداراتها إتمام دورات تأهيلية، بالإضافة إلى عمليات التحاويل النقدية وفقاً لنظام الحوالة.

ج. **الحرص على وضوح وشفافية المؤسسات المالية وغيرها من الوسطاء الماليين**، ما يجعل تحويل الأموال غير الشرعية عبر القطاع المالي أمراً في غاية الصعوبة.

د. **التشديد على تطبيق مبدأ الإدارة الرشيدة** على جميع مستويات الإدارات المصرفية والمالية، بما فيها مجالس الإدارات والإدارات العليا. ويتم هذا بالتوازي مع خلق الوعي المناسب، حيث

تم إنشاء وحدات امتثال تطلق مبادرات خاصة بها لحماية المصارف. وتدرج هذه المقاربة الهادفة إلى زيادة الشفافية وتعزيز الإدارة الحكيمة ضمن الأهداف الرئيسية لسياسة مصرف لبنان، الذي أنشأ لهذه الغاية وحدة متخصصة بالإدارة الرشيدة.

هـ **الالتزام بمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.** لقد تجاوز لبنان مرحلة الشك في قطاعه المصرفي بالالتزام بمصارفه القواعد الدولية لمكافحة تبييض الأموال، وتطبيق العقوبات التي أقرت في الأمر المتحدة أو في الجامعة العربية أو إفرادياً في دول تجمعنا وإياها التعاملات المصرفية والمالية. وقد أتى ذلك نتيجة الجهد المتواصل والمستمر الذي بذله مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة لديه خلال السنوات الماضية في تطوير أنظمتها القانونية كافة وتعزيز مكامن الضعف في التشريعات المطبقة، بالإضافة إلى سن القوانين الضرورية وإصدار الأنظمة التطبيقية والتعاميم ذات الصلة. ويأتي هذا كله في إطار مواكبة لبنان للأنظمة العالمية الحديثة وتطوير بيئته الإقتصادية، استقطاباً للاستثمارات لاسيما الخارجية منها.

و. **المشاركة في تطوير الأسواق المالية وأسواق رأس المال،** حيث يتراًس حاكم مصرف لبنان مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية وفقاً لقانون الأسواق المالية.

ز. **التوسّع والتعمّق في تطبيق الرقابة والسلطة التنظيمية** على المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة والصرافة وصناديق الائتمان، للتأكد من أنّها تعمل وفقاً للمعايير الموضوعية من قبل مصرف لبنان وتراعي مصالح زبائنها وتحترم قواعد مكافحة تبييض الأموال.

ح. **تعزيز الشفافية والإدارة الرشيدة والتحكّم بالمخاطر** من أجل تدعيم الثقة لدى القطاعين المالي والمصرفي.

٣. **تحسين الأمن الإجتماعي- الإقتصادي- البيئي من خلال البرامج التحفيزية للمصارف**

اتّجهت سياسة مصرف لبنان خلال العقد الماضي نحو تأمين المناخ المناسب لإطلاق آليات تحسين الأمن الإجتماعي-الإقتصادي عبر صياغة البرامج التحفيزية للمصارف بهدف توفير التمويل للحاجات الإجتماعية-المعيشية للمواطن اللبناني من جهة، وتمويل المكونات الإقتصادية للقطاع الخاص من جهة ثانية، وتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة من جهة ثالثة. فبفضل سياسة الاستقرار النقدي التي تمسك بها مصرف لبنان طوال السنوات الماضية وقدرته على تطوير نظام مصرفي متين ومحافظ، تمكن من إطلاق العديد من المبادرات والتحفيزات المصرفية في مجال التسليف إلى القطاع الخاص، الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي في عملية تحفيز الاستثمار والمبادرة بمشاريع جديدة وخلق فرص العمل الأكثر تخصصاً وكفاءة.

انسجماً مع هذا التوجه، لجأ مصرف لبنان خلال السنوات الماضية الى تقديم التحفيزات المتنوعة للمصارف من أجل الانخراط في برامج تسليفية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية، وذلك بفوائد مقبولة عن طريق الاعفاء من الاحتياطي الالزامي. هذا إضافة إلى الدعم الذي تقدّمه الدولة على القروض الصناعية والزراعية والسياحية والقطاع التكنولوجي. ولقد كان لذلك مردود إيجابي على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، بحيث سمحت القروض المتوسطة والطويلة الأجل لقطاعات عديدة بأن تتطور، وبالأخص قطاعي السكن والبيئة.

وفي عرضٍ موجزٍ لهذه التحفيزات، نذكر أنه بعد استنفاد المصارف لمعظم الاحتياطي الالزامي لديها بهذا النوع من التسليفات، أطلق مصرف لبنان رزمة تحفيزية في بداية العام ٢٠١٣ تهدف الى تحفيز النمو عن طريق تحريك الطلب الداخلي، وذلك في ظل الأزمة الحاصلة في سوريا وتزايد القلق من الوضعين السياسي والأمني. وقد أدّت هذه المبادرة إلى تعزيز التسليف بالليرة اللبنانية من خلال منح المصارف ١,٤٦ مليار دولار بفائدة ١% بغية إقراضها للقطاعات المنتجة مثل الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. هذا وقد قام مصرف لبنان بتقديم المزيد من اجراءات الدعم في العام ٢٠١٤ لمساعدة الإقتصاد الوطني المتضرر من استمرار الأوضاع السيئة المحيطة بنا، بالإضافة إلى الاضطراب الداخلي. فترجم ذلك بإصدار تعاميم سمح فيها للمصارف بالاستفادة من الأرصدة المتبقية من حزمة التحفيز السابقة، إضافة الى مبالغ توازي الـ٩٠٠ مليون دولار. وفي العام ٢٠١٥، بادر مصرف لبنان بإطلاق رزمة حوافز جديدة بقيمة توازي المليار دولار، إضافة الى المبالغ المتبقية من العام ٢٠١٤.

٤. آثار البرامج التحفيزية

أ- آثار البرامج التحفيزية على الأمن الإجتماعي

بالنظر إلى الآثار الإيجابية للبرامج التحفيزية على الأمن الإجتماعي، أدّى توفير القروض الميسرة للقطاعات الإنمائية والسكنية والتعليمية إلى تعزيز فرص التعليم لما يفوق العشرة آلاف طالب عن طريق توفير قروضٍ تعليمية بفائدة لا تتجاوز ثلاثة بالمائة، فضلا عن المساهمة في تأمين الاستقرار الإجتماعي والعيش الكريم عن طريق توفير المسكن لأكثر من مئة ألف عائلة.

ب- آثار البرامج التحفيزية على الأمن الإقتصادي

في ظلّ عدم الاستقرار السياسي والأمني وضعف الطلب الخارجي على الإقتصاد اللبناني، تهدف البرامج التحفيزية إلى إعادة تكوين الطبقة الوسطى وتحسين مستوى المعيشة لدى شريحة كبيرة من اللبنانيين. فقد أفضت هذه التحفيزات إلى آثارٍ إيجابية على صعيد الطلب الداخلي، إذ

تبين أن ٥٠% من النمو في الناتج المحلي لعام ٢٠١٣ يعود إلى آثار هذه الرزم التحفيزية^٨. كذلك ساهم تطوّر القطاع المصرفي وانتشاره واستغلاله للتحفيزات في تعزيز التضمين المالي للمجتمع اللبناني، الذي لا يزال منخفضاً نسبياً ويبلغ نسبة ٣٧%، وهي من أعلى النسب في المنطقة العربية التي يبلغ متوسط التضمين المالي فيها ١٨%^٧.

وفي إطار تحسين الأمن الإقتصادي، لم يرغب بعد التنمية البشرية ومراكمة الرأسمال البشري عن رؤية مصرف لبنان ومشاريعه، لما للعنصر البشري من أهمية استراتيجية وألوية في الأمن الإقتصادي، باتجاه إطلاق نهضة تنموية ونقل الإقتصاد إلى اقتصادٍ إنتاجي مبني على المعرفة، خاصة أن إحدى أهم ميزات لبنان التفاضلية هي موارده البشرية وطاقاته العلمية. لذلك قام مصرف لبنان بإطلاق مبادرتين تقضيان بإنشاء مخيمات تحفيزية (boot camps) لتشجيع الطلاب أصحاب الأفكار الخلاقة على تطويرها إلى مشاريع عملية. هذا بالإضافة إلى فرص التدريب التي يتيحها مصرف لبنان للطلاب الجامعيين، والمنشورات التي يصدرها لنشر الثقافة المالية (Financial Literacy) في أوساط المواطنين، والأوراق البحثية وورش العمل المنشورة على الصفحة الإلكترونية لمصرف لبنان^٨.

وفي آب من العام ٢٠١٣، أصدر مصرف لبنان تعميماً يهدف إلى إطلاق قطاعٍ عجز عن إيجاد موارد الرسملة اللازمة، ألا وهو قطاع اقتصاد المعرفة، الذي نعول عليه لتوفير فرص العمل وتأمين مردود على الإقتصاد الوطني ككل. وبناءً عليه، تمّ ابتكار هندسة مالية تضع بتصرف هذا القطاع نحو ٤٠٠ مليون دولار، من خلال منح المصارف تسليفات دون فائدة مقابل المساهمات التي تقوم بها بالشركات التي تعنى باقتصاد المعرفة وذلك ضمن عدة شروط، منها مدى مساهمة المشروع في النمو الإقتصادي والإجتماعي وفي توفير فرص عمل في السوق المحلية، وتالياً زيادة الثروة الوطنية اللبنانية، وفي دعم المهارات الفكرية الإبداعية. وبالإضافة إلى دعم اقتصاد المعرفة، يهدف التعميم إلى تحفيز آليات تأسيس شركات جديدة في لبنان، والتي قد تتحوّل في المستقبل إلى شركات مساهمة قابلة لإغناء الإقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز عمل السوق المالية. لذا فإن موضوع التعميم هو عملية الرسملة وليس الإقراض، لأنه يوفّر آلية للمصارف اللبنانية كي تشارك في رأس مال تلك الشركات الناشئة، وبالتالي فإن التعميم يجنّب القطاع الخاص عبء كلفة الدين الذي يمكن أن يحد من إمكانات الاستثمار لدى المؤسسات. والجدير ذكره أن المخاطر على رأسمال المصرف في عمليات التمويل هي شبه معدومة كون المصرف المركزي يغطي نسبة ٧٥% منها.

ج- آثار البرامج التحفيزية على الأمن البيئي

وفي الشأن البيئي، شكلت حوافز مصرف لبنان فرصة لإطلاق المشاريع التي تحافظ على بيئة قليلة التلوث والمخاطر لما في ذلك من منافع على صحة المواطن، فضلاً عن مشاريع الطاقة البديلة التي لا تقتصر إيجابياتها على صحة المواطنين فحسب بل لها منفعة اقتصادية في تأمين

وفر في كلفة الطاقة على ميزانية الأسر والمؤسسات والدولة. فإذا علمنا أن تغطية حاجات لبنان الحالية تتطلب استيراد الطاقة بمبلغ ٦ مليار دولار سنوياً، واستطعنا توفير ١٠ إلى ٢٠% من هذا المبلغ، سوف يتحسن ميزان المدفوعات بنسبة كبيرة. وقد لاحظنا أن اهتمام المصارف بالشق البيئي ازداد، وفق ما يتبين من طلبات القروض المرسلة إلينا بخصوص مشاريع صديقة للبيئة، لا سيما في قطاع البناء، والتي تجاوز مجموعها الـ ١٠٠ مليون دولار^٨. كما تجاوز مجموع القروض البيئية من خلال الآلية الوطنية لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقت المتجددة والأبنية الخضراء (NEEREA) ٢٦٠ مليون دولار.

كذلك دأب مصرف لبنان على حث المصارف على احترام المعايير البيئية الدولية لدى قيامها بدراسة وتقييم المشاريع المعروضة عليها للتمويل، على غرار مبادئ "Equator Principles" التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية. ومن المبادرات البيئية التي قام بها مصرف لبنان أيضاً إنشاء "السطح الأخضر" في مركزه الرئيسي في بيروت، وهو مشروع ريادي في لبنان والمنطقة، ويؤمل أن تعتمده المؤسسات في القطاعين العام والخاص، باعتبار أن استحداث الحدائق في المدن بات أمراً في غاية الصعوبة^٨.

.VI نظرة مستقبلية

إن أي نظرة مستقبلية للأمن الإقتصادي-الإقتصادي للبنان ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مكامن القوة ونقاط الضعف والتهديدات الداهمة والفرص المتاحة في المشهد اللبناني. عرضنا للعديد من مكامن القوة ونقاط الضعف والتهديدات في سياق الدراسة، لذا سأذكر بعض ما أعتبره فرصاً وأفاقاً وأفكاراً ينبغي البناء عليها وتطبيقها بالإستفادة من نقاط القوة، للتغلب على نقاط الضعف ومواجهة التحديات.

أول هذه الفرص، هو **مخزون الغاز والطاقة النفطية اللبنانية** الكامنة ودورها في الأمن الإقتصادي اللبناني. ينبغي أن تعامل هذه الثروة على أنها فرصة تاريخية للنهوض بالإقتصاد اللبناني والانتقال به من اقتصاد ريعي وخدمي بدائي بمجمله إلى اقتصاد إنتاجي معرفي، بحيث تستغل عائدات هذه الطاقة أفضل استغلال لإطلاق المشاريع الإنتاجية وبناء بنية تحتية خدمية وزراعية وصناعية متخصصة ومتطورة، خاصة في مجال الصناعة النفطية والتكنولوجية والمعلوماتية المتخصصة، وآليات البحث والتطوير. وينبغي إدارة هذه الثروة من قبل مختصين بشؤون الأمن الوطني-الإقتصادي، للإشراف على حماية وسلامة الثروة النفطية الاستراتيجية.

ثاني هذه الفرص، هو تطوير **اقتصاد المعرفة** والاستثمار فيه، وهو ما بدأ به مصرف لبنان من خلال مبادراته التحفيزية. إن بناء اقتصاد المعرفة يتمثل أولاً في بناء رأسمال بشري راقى النوعية، وهو ما يتميز به لبنان في المنطقة العربية، عن طريق التدريب والتطوير والتخطيط

المهني والشروع في عملية التعميق التكنولوجي ودعم أنشطة البحث والتطوير. ثانياً، لا بد من ربط التعليم بالمنظومة الإجتماعية والإقتصادية من جهة، وإقامة شراكة تربوية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة ثانية^{٢٧}. وتكفي الإشارة هنا إلى مقارنةٍ محرّجة لتبيان مدى التخلف الذي نعانيه في مجال البحث والتطوير العلمي، إذ تؤكد إحصاءات اليونسكو لعام ٢٠٠٤ أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما نسبته ٣,٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، في حين بلغ الإنفاق على البحث العلمي في الدولة العبرية (ما عدا العسكري) حوالي ٤,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي.

ثالث هذه الفرص، هي **الجاليات البنانية** المنتشرة في أنحاء العالم، وإطلاق دورها في ردف الإقتصاد اللبناني بطاقاتٍ علمية واستثمارية وتنموية لا حصر لها. إن هذه الجاليات تمثل ثروة كامنة للاقتصاد اللبناني، بحيث ينبغي ألا يقتصر دورها في تأمين التحويلات المالية الموسمية إلى لبنان، على أهميتها، والتي بلغت حوالي ٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣، أي بزيادة ١٤,٨٪ عن عام ٢٠١٢^{٢٩}، بل يجب مدّ الجسور إليها والإستفادة من طاقاتها لتأمين فرص تمويلٍ منخفضة التكلفة، فضلاً عما توفره من مدخلٍ إلى أسواق رأس المال الدولية التي ترتبط بها. في هذا السياق، يمكن تطبيق آلياتٍ تنظيمية للجاليات المنتشرة وإنشاء مصارف تنمية الهجرة، لضمان تنظيم عادل ومنصف لعملية هجرة العمالة المؤقتة، بحيث تسهم هذه الإجراءات في تمكين العلاقة الإقتصادية لهؤلاء المهاجرين مع الوطن الأم^{٣٢}. وتمثل حالة صناعة خدمات تكنولوجيا المعلومات الهندية مثلاً على ذلك، حيث تجسّد مفهوم التعاقد الخارجي والشركات التابعة في الخارج، من خلال الدور الذي يلعبه أفراد الجاليات بوصفهم عاملاً من عوامل التنمية في بلدانهم، مما يقلل من مشاكل المسافة المؤسسية، وبالتالي يحوّل أزمة هجرة الأدمغة إلى محفّزٍ للتنمية^{٣٣}.

رابع هذه الفرص، هي **الاستثمار في المجال الحيوي العربي**، واستخدام الطاقات البنانية المميزة في الإستفادة من الموارد العربية الغنية، من خلال إطلاق المشاريع الإقليمية التكاملية على أساس تكامل الميزات التفاضلية للبلدان العربية. وفي مقدمة هذه المشاريع مثلاً، إنشاء السوق العربية المشتركة الغنية عن التعريف، وإنشاء شبكات إقليمية للتغذية بالطاقة الكهربائية، وإنشاء شبكات القطار السريع العابر لدول المشرق العربي للأغراض التجارية والسفر... وتجدر الإشارة هنا إلى مقارنةٍ محرّجةٍ أخرى عن التجارة البينية العربية التي تعاني من الضعف الشديد، حيث لا تتجاوز ١٠٪ من قيمة التجارة الخارجية العربية، مقابل نحو ٧٠٪ في دول APEC و ٦٦,٧٪ في دول الإتحاد الأوروبي^{٢٨}.

خامس هذه الفرص، هي تطوير آليات **حسن الإفادة من الطاقة المائية والكهربائية** في لبنان بما يتناسب مع طبيعة الأرض والمناخ الغنية والمساعدة، بحيث يمكن إنشاء مشاريع لتوفير

المياه العذبة واستثمارها في التصدير، بالإضافة لمشاريع توليد الطاقة الكهربائية بالأساليب الحديثة الصديقة للبيئة واستثمارها في التصدير أيضاً، مما يحولها من عبءٍ على المالية العامة إلى مصدرٍ للمداخيل، مساهمٍ في الناتج القومي الإجمالي.

سادس هذه الفرص، هي إطلاق مشاريع واستحداث أنظمةٍ لحماية البيئة اللبنانية التي تشكل إحدى الميزات التفاضلية للوطن، بحيث تهدف إلى إيجاد حلول عملية وحديثة للمشاكل البيئية والعمرانية المتراكمة، ابتداءً من التلوث البحري والهوائي، مروراً بمعالجة النفايات، وصولاً إلى التخفيف من الازدحام المروري في المدن، لما في ذلك من هدرٍ للإنتاج والوقت. وأبسط الأمثلة التي تتبادر إلى الذهن هي إنشاء نظامٍ حديث للنقل العام، وإنشاء شبكةٍ للقطار لا سيما على طول الخط الساحلي.

خلاصة

اعتبر العراب الروحي للفكر العسكري الحديث في العالم الغربي، القائد البروسي القديم من الحروب النابليونية، كارل فون كلاوزفيتز، أن جوهر الحرب أشبه بوضع يشوبه الضباب، ويعطله الإحتكاك، وغالباً ما يُسيطر عليه عن طريق الصدفة. ومنذ نشر كتاباته عام ١٨٣١، أنفقت المؤسسات العسكرية في جميع أنحاء العالم جهوداً جبارة لقشع ضباب الحرب، والحد من الإحتكاك في الحرب، والتقليل من أهمية الصدفة في نتيجة الصراع. لكن جهودهم أثمرت نجاحاً جزئياً، في أحسن الأحوال، رغم أن التطورات التكنولوجية الحديثة توحى بالنجاح في التخفيف من ضباب الحرب ودور الصدفة، لكن المفارقة أنها تزيد من فرص الإحتكاك^٣.

إذا أسقطنا نظرية كلاوزفيتز على عالم الأمن الإجتماعي-الإقتصادي، نرى أن هيكلية هذا الأمن يشوبها أيضاً الضباب، ويعطلها الإحتكاك، وتتأثر بالصدف والأقدار. فما علينا إذاً إلا أن نوظف كل طاقاتنا وإمكاناتنا لنقشع غشاوة الضباب، وتجنّب تعطيل الإحتكاك، وتغلب على الصدفة، كي نمتلك مستقبلنا، ببساطة..

وشكراً.

أنوه بجهود الزميل وليد بركات في المساعدة في إعداد هذه الورقة البحثية.

قائمة المراجع

١. اسماعيل، م.، ٢٠١١. الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي. (موقع إلكتروني): <http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=94>
٢. أمين، م. وآخرون، ٢٠١٢. *After the Spring: Economic Transitions in the Arab World*. نيو يورك: Oxford University Press, Inc.
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤. نيو يورك: ١٩٩٤.
٤. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٨. *Vital Water Graphics, An overview of the state of the world's fresh and marine waters*. (موقع إلكتروني): <http://www.unep.org/dewa/vitalwater/article186.html>
٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤. تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤. نيو يورك: ٢٠١٤.
٦. بسواس، ن.، ٢٠١١. *Is the Environment a Security Threat? Environmental Security beyond Securitization*. International Affairs Review، العدد ٢٠، رقم ١، شتاء ٢٠١١.
٧. البنك الدولي، ٢٠١٥. *Financial Inclusion Data*. (موقع إلكتروني): <http://datatopics.worldbank.org/financialinclusion/country/lebanon>
٨. البنك المركزي المصري. (موقع إلكتروني): <http://www.cbe.org.eg/English/Economic+research/SDDS/International%20Reserves%20and%20Reserve%20Template/Reserve%20Template>
٩. جاكسون، ج.، ٢٠١٣. *Foreign Investment and National Security: Economic Considerations*. واشنطن دس: Congressional Research Service.
١٠. الحافظ، ز. وآخرون، ٢٠٠٩. *البنية الاقتصادية وأخلاقيات المجتمع في الأقطار العربية*. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد.
١١. الحافظ، ر. *الحلم اللبناني*، ٢٠١٥. بيروت: Infopro.
١٢. درو، د. وسنو، د.، ٢٠٠٦. *Making Twenty-First-Century Strategy: An Introduction to Modern National Security Processes and Problems*. ماكسويل: Air University Press.
١٣. رويالينو، د. وسايد، د.، ٢٠١٢. *Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies (MILES)*. بيروت: البنك الدولي.
١٤. ريسمان، ن. وبول، ت.، ٢٠١٠. *Globalization and the National Security State*. نيو يورك: Oxford University Press.
١٥. الزازية، س.، ٢٠١٥. *الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي. المستقبل العربي*، ٤٣٢ (شباط ٢٠١٥)، ص. ٥٣.
١٦. زحلان، أ.، ٢٠١٢. *العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية*. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- ١٧ . سلامة، ر.، ٢٠١٥. *Lebanon's Resilience Will See It through Instability*. The Banker (موقع إلكتروني): <http://www.thebanker.com/Reports/International-Meetings/View-from-Davos/Lebanon-s-resilience-will-see-it-through-instability?ct=true>
- ١٨ . شرف الدين، ر.، ٢٠١٥. *مصرف لبنان والإستقرار الإجتماعي*. AUCE - النبطية.
- ١٩ . شرف الدين، ر.، ٢٠١٤. *تحويلات العاملين والتنمية في لبنان*. ورشة عمل حول تحويلات العاملين والتنمية في لبنان. بيروت: الأمم المتحدة.
- ٢٠ . صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤. *Toward New Horizons: Arab Economic Transformation*. *Amid Political Transitions*. واشنطن دس: صندوق النقد الدولي.
- ٢١ . عنان، ك.، ٢٠٠٣. *الأمم المتحدة - تصريح*. (موقع إلكتروني): <http://www.un.org/press/en/2003/sgsm8707.doc.htm>
- ٢٢ . كيفوركيان، أ.، ٢٠١١. *Innovative Fiscal Policy and Economic Development in Transition*. *Economies*. نيو يورك: Routledge.
- ٢٣ . فانغ، ج. وأوفرلي، م.، (تحرير) ٢٠٠٦. *Asia's Innovation Systems in Transition: An Introduction*. *Transnational Communities, Offshore Outsourcing and Offshore Subsidiaries: The Case of the Indian IT Service Industry*. شلتنهام: Edward Elgar Publishing Limited.
- ٢٤ . كاهلر، م.، ٢٠٠٥. *Economic Security in an Era of Globalization: Definition and Provision*. (موقع إلكتروني): <http://irps.ucsd.edu/assets/014/6745.pdf>
- ٢٥ . كونور، ر. وفور، ج. وكويلنستيرنا، ج.، ٢٠٠٩. *Water in a changing world*. Evaluation of World Water Development Report 3, 2009. Water Use (موقع إلكتروني): http://www.unesco.org/water/wwap/wwdr/wwdr3/pdf/18_WWDR3_ch_7.pdf
- ٢٦ . ماهنوفسكي، س. وأكراموف، ك. وكاراسيك، ث.، ٢٠٠٦. *Economic Dimensions of Security in Central Asia*. سانتا مونيكا: RAND.
- ٢٧ . مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١. *المشروع النهضوي العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٢٨ . المعهد العربي للتخطيط. (موقع إلكتروني): <http://www.arab-api.org/ar>
- ٢٩ . مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٥. (موقع إلكتروني): <http://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/globalization.html>
- ٣٠ . منظمة العمل الدولية. "Definitions: What we mean when we say "economic security" (موقع إلكتروني): <http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/download/docs/definition.pdf>
- ٣١ . نيو، س.، وولف، ش.، ١٩٩٤. *The Economic Dimensions of National Security*. سانتا مونيكا: RAND.
- ٣٢ . The World Factbook. (موقع إلكتروني): <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2188rank.html>